

فرنسا تجني أشواك تقديم الإخوان كمعارضين ديمقراطيين

الجمعيات الإسلامية في سياسة الوقاية من التشدد وهو ما رآه البعض مفارقة إذ بدا الإسلام سببا وحلا لمشكلة التطرف في أن معا. وهو استمرار لفكرة قديمة هي البحث عن خلق إسلام محلي فرنسي متوافق مع قيم الجمهورية وغير متأثر بالإسلام الوافد.

ولئن خرج الكاتب من متابعته لفلسفة مواجهة التطرف الديني الإسلامي في فرنسا بنتيجة مفادها أن ما يسمى بـ"محرابة التطرف" هو عمل مرتجل، فإنه لم يتطرق إلى الأسباب الحقيقية التي أدت إلى ذلك وأهمها تلك النظرة الفرنسية الخاطئة للتطرف باعتباره مشكلة اجتماعية وطبقية في حين أن للتطرف أساسا أيديولوجيا مكتوبا ينشره الإخوان المسلمون في المساجد والمراكز الإسلامية المنتشرة على التراب الفرنسي.

وهو ما تجنبه السلطات الفرنسية التي استغلت الإخوان قبل ذلك في ابتزاز أنظمة الحكم في بلدانهم بتقديهم كمعارضين ديمقراطيين. ولم تكن تدري أنها كانت تلعب مع الأفعى. وقد أساءت تحليل طبيعة أيديولوجيا الإخوان المسلمين وأهدافهم المبيتة المعادية للحرية وحقوق الإنسان الكونية، حيث انخدع الفرنسيون بخطابهم التطميني التقوي المختلف تماما عن الخطاب الذي يوجهونه للناطقين بالعربية بفرنسا.

باريس أساءت تحليل طبيعة أيديولوجيا الإخوان المسلمين وأهدافهم المبيتة المعادية للحرية وحقوق الإنسان الكونية

في 1997 يقول مرشداهم السابق محمود مهدي عاكف "هدف الإخوان المسلمين هو إقامة دولة الإسلام العالمية. نحن المسلمون، نهاجر إلى كل مكان، ويبقى الطريق طويلا قبل أن نتعكن من السيطرة على أوروبا".

أما يوسف القرضاوي فهو يطلب من مسلمي الغرب التشبه باليهود وينصحهم بالانزعال؛ "قلت لإخواننا الذين يعيشون في البلدان الأجنبية: حاولوا أن تخلقوا لكم مجتمعا صغيرا في المجتمع الكبير، وإلا فسوف تدوبون في الغرب كالمخ في الماء. ما انتقد الطابع اليهودي خلال القرون الأخيرة هو مجتمعهم الصغير الذي كان معروفا بـ"كغيتو يهودي"، ولم يكتفوا بهذا بل تغلفوا في قلب المؤسسات الفرنسية عن طريق موظفين متشددين يعملون في مختلف المرافق العمومية في فرنسا كما تسللوا إلى السجون والشرطة والجيش والتربية الوطنية والجامعة والنوادي الرياضية ومثرو الأنفاق والسكك الحديدية والنقل الحضري ومطارات باريس وشركات الحراسة والمستشفيات والحماية المدنية وغيرها من المصالح والقطاعات الهامة حسب تقرير برلماني جاء تحت عنوان "الخدمات العمومية في مواجهة التطرف".



حميد زنا

كاتب جزائري مقيم في فرنسا

باريس - لماذا لم تفلح السياسات العامة المنتهجة في فرنسا للحد من ظاهرة التطرف الإسلامي المتعاظمة عموما والوقاية من العنف الجهادي الذي يضرب البلد منذ 2010 على وجه الخصوص؟

في كتابه "من أجل اتقاء العنف الجهادي، مفارقات نموذج أمني" الصادر أخيرا بباريس، حاول رومان ساف، الباحث في المعهد الوطني للدراسات العليا للأمن والعدالة، مقارنة هذه الإنشائية اعتمادا على ما توفر له من معلومات انطلاقا من الحوارات الستين التي أجراها مع السياسيين والخبراء الذين تدخلوا في رسم تلك السياسات التي حاولت احتواء التطرف وأحيانا مع الذين طبقوها على أرض الواقع.

يشير الكاتب إلى أن الصحوحة المتأخرة لفرنسا في تصور استراتيجية وقائية أمام ظهور الإرهاب الداخلي ويذكر بأن رد الفعل الأولي كان سريا على الخصوص ولكنه كان حاسما من طرف الكثير من الفاعلين من بينهم المحافظ يوهان جونغو، الذي حرر سنة 2013 تقريرا تحت عنوان "من أجل تنفيذ استراتيجية وطنية للوقاية من انتشار التطرف".

كما يشير الباحث إلى الدور الرئيسي لعائلات الشبان الذين التحقوا بداعش في سوريا وكيف يصطدم هؤلاء الأبناء والأمهات بعجز الدولة التي لا تزال تعتبر اعتناق الأصولية حرية من الحريات الأساسية.

يعرض الكاتب بشكل مفصل "خطة الوقاية من التطرف ومراقبة العائلات التي تطرف أبناؤها". الخطة المعتمدة عام 2014 والتي تظهر جدتها في محاولة التصدي للتطرف في مهده بل قبل حدوثه من جهة ومن جهة أخرى بعيدا عن الأسلوب القمعي والقضائي.

وبدأت الحرب ضد الفكر الجهادي بإنشاء منصة هاتفية تحت وصاية وحدة التنسيق ضد الإرهاب للإبلاغ عن أي علامة تطرف لدى الشبان والشابات وحتى المتقدمين في السن. وخلق خلايا على مستوى الولايات من أجل التكفل بالأشخاص المبلغ عنهم وأفراد أسرهم واعتبارهم شركاء في عملية الوقاية من التطرف وكضحايا. لكن بدل أن يؤدي هذا التصور إلى السيطرة والتحكم في ظاهرة التطرف حدث العكس بسبب العدد الكبير للأشخاص الذين يتم الإبلاغ عنهم في حين أن أجهزة المخابرات لا تملك وسائل المراقبة الكافية. وهو الأمر الذي كشف عن أوجه القصور في السياسة الجديدة المنتهجة والتي كان الهدف منها طمأنة الفرنسيين قبل كل شيء.

وتم إطلاق مبادرات مختلفة لصياغة وقاية أخرى تهدف إلى إبعاد الذين تم التبليغ عنهم من طرف الخلايا الولائية عن التطرف سابقة الذكر. ومن أهم تلك المبادرات "مركز الوقاية والإمماج والمواطنة" في مدينة بومون أون فيرون والذي كان تجربة فاشلة كشفت عن فشل سياسة إعادة المتطرفين إلى الطريق المستقيم.

ونظرا لضخامة العمليات الإرهابية، بدأ المسؤولون ينظرون إلى التطرف كعلامة على تفكك قاعدة القيم التي بنيت عليها الجمهورية. وانطلاقا من هذا، فمحرابة التطرف يجب أن تمر من الآن فصاعدا بعملية إعادة ترميم الوحدة الوطنية، حيث أصبحت تبدو لهم ظاهرة التشدد الديني، كواء تصعب السيطرة عليه وبالتالي يستدعي استجابة قوية وفعالة. وهذا التطرف المرئي على الهدام وغيره بات يغذي شعورا بالخطر لدى قطاعات واسعة من الشعب الفرنسي ويرى فيه البعض "طابورا خامسا" مهددا للكيان الفرنسي.

وحاولت الحكومات المتعاقبة إشراك رجال الدين ورؤساء



التيار السلفي يتشبث بخطاب الرجوع إلى الخلف

الإصرار على رفع هذه الاجتهادات إلى مراتب النصوص السماوية أحيانا.

ورأى طوغان أنه يجوز اعتبار التيارات السلفية أصولية، ويجوز اعتبار جميع تيارات الأصولية الدينية "دوغماتيك"، ماذا تعني "دوغماتيك"؟ تعني احتكار الحقيقة، أو الإيمان بالحقيقة الواحدة، أو الحقيقة الإلهية من وجهة نظر واحدة وحيدة. وجهة نظريهم هم، باعتبارهم هم وحدهم أهل الله. فكعادة الأصوليين: لدى السلفية يمين غير مبرر بأنهم هم وحدهم أحباب الله، وأن الحقائق الإلهية تبدأ وتنتهي عندهم؛ لذلك، فعندما يدخل الأصوليون أرض السياسة مثلا، فإنهم لا يدخلون للتفاوض والسجال، وفق ما تحتمه عليهم ملاحب السياسة، وأساليبها، إنما يدخلون للسيطرة وفرض الرأي؛ تأكيداً لاعتقادهم في مصدر أرائهم الإلهي.

وأشار إلى أن الأصولية الدينية هي الدعوة للعودة بدول العصر الحديث إلى ما كانت عليه عصور الديانات الأولى، بصرف النظر عن تغير الظروف، وتبدل الأزمان. مثل رغبة الأصوليين مثلا في الاشتغال بالسياسة؛ كانت معضلة من معضلاتهم الملحوظة في العصر الحديث، فالسياسة متغيرة، والدين ثابت، والسياسة متولدة؛ بينما لا يقبل الدين التلون أو التغير.

وقال طوغان "تاريخيا؛ كانت معظم أزمت التاريخ بسبب تاويلات الأصوليين للنص، والاختلاف على محددات التأويل في تفسير أمور الدول؛ فعندما تداخلت السياسة في الدين، قاتل الأصوليون المسلمون بعضهم على الاعتقاد، وقاتل الأصوليون المسيحيون أنبسا بدياناتهم على الهوية، كما قاتلوا بعضهم على الرأي. لذلك؛ كانت الدعوة لإخراج السياسة من الدين وجيهة، ولم تكن الدعاوت لفصل الدين عن السياسة ضد الدين؛ إنما تحرير له من مغصبات السياسة؛ فالدين سماوي، والسياسة دنيوية. ثم إن مبادئ الدين واحدة؛ لكن مبادئ السياسة متغيرة، ومتعددة.

وشدد على أن دوغماتيكية "السلفيين" في السياسة، هي نفسها "الدوغما" الاجتماعية، وهي السبب مثلا في موقفهم غير المحدد من الإقباط، أو اعتبارهم صفا ثانيا أحيانا كثيرة في بلادهم. رغم أنهم مواطنون، فالإقباط في نظر الأصوليين المسلمين مخالفون لمبادئ العقيدة الأفضل لديهم؛ والمعنى أن حقوقهم سوف تكون منقوصة، حتى مع الدعوة إلى قبولهم في المجتمع، ورغم كل ما يدعو إليه مشايخ السلف من حريات لغير المسلمين.

الملاحظة؛ أن مجرد إشارة مشايخ السلفية إلى قبولهم "غير المسلمين"، تعني أن هناك واقعين اجتماعيين لدى هؤلاء المشايخ؛ الواقع الأول هو المسلمون، والواقع الثاني هو غير المسلمين، والمعنى تفرقة؛ رغم ما يبديه المشايخ من تسامح.

احتكار الحقيقة حجة السلفيين للانفراد بخلافة الله على الأرض

وليد طوغان: السلفيون ليسوا مفكرين ولا مجتهدين

إلى النظر للأسام؛ بلم شمل المصريين جميعا، للعمل وفق صالح المصريين جميعا، لم يركثر من جماعات السلفية إلا تحت أرجلهم، هم أشعلوا نيرانا وفق تصوراتهم عن الجهاد، وأوقدوا نارا، بوهم حماية الدين.. مع أن في صحيح الدين: درء المفاسد مقدم على جلب المنافع. وأضاف المعنى؛ أن درء مفسدة تطاحن إقباط ومسلمي مصر، وتربص كل منهما بالآخر؛ كان في صحيح الدين، وروح الإيمان؛ أولى من جلب منفعة إرجاع "كاميليا" المشكوك في إسلامها.

وتساءل طوغان هل كان غرض جماعات السلفية من أزمة "كاميليا" الإصلاح؛ وأجاب: لا شك في غيرة السلفية على الدين؛ لكن هذا لا ينفي في الوقت نفسه اقتران غشم القوة بتلك الغيرة، ولا يعني إلا أنهم فسدوا الانتباه لعوامل أخرى كثيرة خلال معاركهم الجهادية؛ فلم يقدموا مع رؤيتهم لما يصح به دينهم. رؤية أخرى جديدة تنصلح بها مجتمعاتهم، إقامة الدين على انقاض المجتمعات.. ليست من الدين.

ويضيف "لكن معظم السلفيين لا يجتهدون، أو قل إنهم لا يجتهدون إلا في حدود اجتهادات المسلمين الأوائل، مع أنه يجوز لهم الاجتهاد وفقا لظروف العصر، وتغير الأحوال، والثقافة. أكثرهم يأخذ بالكثير من فقه ابن تيمية، بينما للامامين: الشافعي وأبوحنيفة، آراء في المسائل نفسها أبسر، وأكثر ملاءمة للدين والدنيا من دون الخروج على شرع الله. يرى معظم أهل السلف أنهم يعلمون شرع الله، وهم الذين ينزلون حكم الله، وهم وحدهم الذين يقيمون حدود الله.. مع أن هذا غالبا لم يعد صحيحا بدءا من الألفية الجديدة".

وأوضح "يروي أن رسول الله سال أحد ولاته وهو في الطريق إلى إمارته: بئ تحكم؟ فأجاب: بكتاب الله، فقال الرسول: وإن لم تجد؟ قال بسنة رسول الله، فقال: وإن لم تجد؟ فأجاب الوالي: أعمل بحكم الله، فقال النبي: لا؛ بل أعمل حكمك أنت واجتهد، فإنك لا تدري ما حكم الله فيهم".

لا أحد يعرف إلى الآن كيف يريد شباب السلفية إنزال حكم الله في أرض الله، رغم تغير الظروف، وشيوع الثقافات، ورغم الأدلة الفقهية التي ضبقت كثيرا من القواعد؛ فلا التفتوا إليها ولا اجتهدوا معها؛ هم مؤمنون لا جدال؛ لكن الذي لا جدال فيه أن أغلبهم ليسوا مفكرين ولا مجتهدين.

إن مصطلح "السلفية" نفسه تقليد، وهو أيضا ليس وصفا دينيا؛ فالدين تقدمي، بينما التيار السلفي دعوة واضحة للرجوع إلى الخلف تمسكا بالسلوك القويم لـ"السلف الصالح". الاستثناس بمسالك الأوائل مفيد، لكن من غير المفيد؛ هو اعتبار سلوك هؤلاء الأوائل أكثر من اجتهادات بشرية، ومن غير المعقول

كغيرها من الجماعات الأصولية، تعتقد التيارات السلفية إلى اليوم رغم دوران عجلة التاريخ أنها الوحيدة التي تمتلك حقيقة حتمية لا يمكن الجدل أو النقاش فيها، حيث يتبنى السلفيون أفكارا جامدة، تطرح على أنها اجتهاد وعصارة تفكير عميق، فيعتقد أنصارهم أنهم يعلمون شرع الله، وهم الذين ينزلون حكم الله، وهم وحدهم الذين يقيمون حدود الله، لكن السؤال الدائم الذي يخامر الباحثين في علاقة بظاهرة السلفية التي لا تخرج مقاصدها عن التساؤل الدائم، كيف يريد شباب السلفية إنزال حكم الله في أرض الله، رغم تغير الظروف، وشيوع الثقافات، ورغم الأدلة الفقهية التي ضبقت كثيرا من القواعد؛ فلا التفتوا إليها ولا اجتهدوا معها.

"الحقوق" و"المعاملات"، وصدروا قضايا "الحيض" و"أصول الجماع" وأحوال "المستحاضة"، حولوه إلى معجزات في الشفاء بـ"بول" النبي، ونبوءات القرآن في فوائد "البقدونس".. وجعلوا منها دليلا على "ريانية الإسلام".. وتأكيدا على "تنزيل الرسالة من رب العالمين".

وتوقف طوغان عند أزمة زوجة كاهن "دير مواس" التي جرت بعد ثورة 25 يناير في مصر؛ وقال "أقامت الجماعات السلفية الدنيا ولم تقعدوا بعد إشاعة إسلام "كاميليا"، واحتجاز الكنيسة القبطية لها عقابا على الإسلام، كانت الأزمة خطيرة، وتصعيد السلفية أيضا كان خطيرا، مع أن "كاميليا" لم يثبت إسلامها بيقين، ورغم أن مسيحيتها أصلية استصحابا لديانتها وقت الميلاد. هذا من جانب، من جانب آخر؛ فإن الوقعة بين المصريين بسبب إسلام "كاميليا" أو عدمه؛ لم تكن في صالح مجتمع كان يميل بعد 25 يناير



محمد الحمامصي
كاتب مصري

القاهرة - سعى الكاتب الصحفي وليد طوغان في كتابه "السلفيون أيضا يدخلون النار" إلى قراءة الكثير من أفكار جماعات وشيوخ السلفية واجتهادات السلف الأوائل، وذلك لإضاءة الكثير من الضلالات التي تراكمت عبر سنوات طويلة، مؤكدا جمود الفكر السلفي وعدم قدرته على تقديم رؤى إصلاحية تساهم في إنقاذ المجتمعات الإسلامية من عثراتها.

واعتبر طوغان، في كتابه الصادر عن دار صفصافة، أن آراء الإمام الشافعي في التفسير اجتهاد، كذلك آراء الإمام ابن تيمية، والاتقان لم يخرجها لا على صحيح الدين، ولا على روح الإسلام كل في عصره، لكن السؤال: ما الذي يجعلنا نرجح رأي أحدهما على الآخر في واقعة ما، إذا التبتت الآراء، وغمت الأحكام؟

وقال "الإجابة: المصلحة، فقد اجتمع أهل الفقه على أنه حيثما توجد المصلحة، فعندها يسرع الله، والمعنى أن المصلحة غالبا ما تتلاقى عند الفقه الأيسر، وحيثما يرفض المجتمع الديني التشدد، ويأخذ في الاعتبار ظروف العصر وملاءمة الأحكام الفقهية لتراكيب المجتمعات. حديثا، بدا أن كثيرا من السلفية لا يأخذون بالإيسر، وهي الأزمة التي ظهرت ملامحها، مشيرة إلى حتمية صراع إن اجلا أو عاجلا بين هؤلاء، وبين طوائف فكرية ودينية لم تعد تتحمل الميل إلى التشدد منذ الثمانينات من القرن الماضي.

ولفت إلى أن الأزمت في عمر المجتمعات لا تحسب بالأشهر؛ إنما يحسبونها بالمئات من السنين؛ لذلك، عرف المسلمون "الطب النبوي"، وحولت طوائف المشايخ وصفاتها إلى مادة سريعة الانتشار على شاشات الفضائيات، حيث اختزل "المشايخ" أيضا الإسلام في أحكام جماع الرجل وزوجته، وأدعية دخول دورات المياه، وجعلوا لها أحكاما ومحظورات.. فرووا فيها الأحاديث.. قبل أن يختلفوا في أسانيد رواياتها.. إلى أن فسر أحدهم الأحلام.. بكتاب الله وسنة رسول الله.. وصدقنا. ضيقوا الدين، اختصروه؛ فتركوا